

تفجير انتحاري بجنوب روسيا



وفور الانفجار، ذكر تلفزيون "روسيا اليوم" نقلا عن المحققين انه قد يكون ناجما من قارورة غاز تستخدم في إحدى وسائل النقل كوقود. وأعلنت الشرطة لاحقا أن هذه الفرضية "سابقة لأوانها". وتتعرض روسيا منذ 1999 لسلسلة اعتداءات دامية. فبعد حرب الشيشان الأولى (1994-1996)، ازدادت حركة التمرد تشددا بشكل تدريجي، وبدأت تتجاوز حدود هذه

شركة النقل بحسب ما أوردت وكالة ريا نوفوستي، وأوضح هذا المسؤول "تلقينا توجيها من وزارة الحالات الطارئة". وفتح التحقيق في المرحلة الأولى بتهمة القتل، لكن لجنة التحقيق أشارت منذ البداية إلى احتمال إعادة تصنيف التهم. وأصيب أكثر من عشرين شخصا بجروح، بينهم سبعة في حال الخطر، وفقا للشرطة المحلية.

وأضاف هذا المصدر أن "خليفة الأزمة تعمل لتقادي انفجارات جديدة". ولم يتم تسيير أي حافلة على الخط المعني بعد ظهر أمس في فولغوغراد (ستالينغراد سابقا)، وهي مدينة تقع على بعد 900 كلم جنوب موسكو، كما أعلن ممثل

موسكو/وكالات فتحت السلطات الروسية أمس تحقيقاً حول عمل "إرهابي" على اثر انفجار في حافلة في فولغوغراد (جنوب) نفذته انتحارية، وأوقع خمسة قتلى على الأقل وعددا من الجرحى.

وأعلن المتحدث باسم لجنة التحقيق فلاديمير ماركين في بيان له "قتل خمسة أشخاص، وجرح 27 آخرون في انفجار وتم فتح التحقيق فيه وهو اعتداء إرهابي وقتل وتهريب أسلحة ومتفجرات". وبحسب المعلومات التي أوردها الفرع المحلي للجنة التحقيق، فإن الاعتداء نفذته انتحارية. وقال مسؤول في اللجنة بحسب ما نقلت وكالة انترفاكس "اعتنقت الإسلام أخيراً، وهي زوجة احد قادة المتمردين".

وأشارت محصلات سابقة أوردتها أجهزة الاستخبارات ولجنة التحقيق إلى مقتل ستة أشخاص. إلا أن الانتحاريين لا تشملهم المحصلات عموما. وردا على سؤال لوكالة الصحافة الفرنسية، أعلنت لجنة مكافحة الإرهاب من جهتها في وقت سابق أن الانفجار ناجم من "شحنة ناسفة غير محددة".

وأضافت وزارة الخارجية المكسيكية في بيان أمس الأول أن "الحكومة المكسيكية تكرر ادانتها القاطعة للانتهاكات لسرية اتصالات المؤسسات والمواطنين المكسيكيين". وأضاف البيان: "إن هذه الممارسات غير مقبولة وغير شرعية ومخالفة للقانون المكسيكي والقانون الدولي" مطالبة بتحقيق "بأسرع وقت ممكن".

المكسيك تدين الانتهاكات لسرية الاتصالات بوادرتوتربين واشنطن وباريس على خلفية تجسس أميركي



لوكسمبورج/ أف ب أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فاييوس أمس انه "استدعى فوراً" سفير الولايات المتحدة في باريس اثر صدور معلومات تفيد بأن وكالة الامن القومي الأميركية قامت بعمليات تنصت مكثفة على اتصالات الفرنسيين في فرنسا. وصرح فاييوس لدى وصوله إلى اجتماع أوروبي في لوكسمبورج: "استدعت فوراً سفير الولايات المتحدة في وزارة الخارجية". وأضاف الوزير أمام الصحفيين: "إن هذا النوع من الممارسات بين شركاء تنتهك الحياة الخاصة، غير مقبولة تماما، لا بد من التأكد سريعا جدا على الأقل من انها توقفت".

وجاء رد فاييوس اثر معلومات نشرها موقع صحيفة لوموند على الانترنت تفيد بأن وكالة الامن القومي الأميركية قامت بتسجيل 70,3 مليوناً من المعطيات الهاتفية للفرنسيين طيلة ثلاثين يوما بين 10 ديسمبر 2012م و8 يناير 2013م.

واستشهد موقع لوموند بوثائق سريةها العميل السابق في الوكالة اودارد سنودن في يونيو.

وأضاف فاييوس: إن فرنسا قدرت في تلك الفترة لكن "على ما يبدو لا بد أن نذهب إلى ابعده من ذلك" قبل أن ينضم إلى الاجتماع مع نظرائه في الاتحاد الأوروبي.

وأشارت لوموند إلى أن وكالة الامن القومي الأميركية تملك عدة سبل لجمع المعلومات، فعندما يتم استخدام بعض أرقام الهاتف في فرنسا، فإنها تقوم بتفعيل إشارة تطلق تلقائيا عملية تسجيل بعض الكلمات.

كذلك يطال هذا التنصت الرسائل الهاتفية القصيرة ومضمونها بالاستناد إلى كلمات مفتاح. وفي النهاية، تقوم وكالة الامن القومي بشكل منهجي بالاحتفاظ بسجل الاتصالات لكل رقم مستهدف، وفق الصحيفة.

وتعطي الوثائق ايضا حاشيات كافية تدفع للاعتقاد بان اهداف وكالة الامن القومي الأميركية تشمل اشخاصا يشتبه في صلاتهم بانشطة إرهابية وايضا افرادا يتم استهدافهم فقط لانتمائهم إلى عالم الاعمال، السياسة أو الإدارة الفرنسية. ويظهر الرسم البياني لوكالة الامن القومي الأميركية معدلا للاعتراضات

الهاتفية بثلاثة ملايين بيان يوميا مع ارقام قياسية بلغت 7 ملايين في 24 ديسمبر 2012م، و7 يناير 2013م، بحسب الصحيفة.

في غضون ذلك طلبت المكسيك أمس الأول ايضا حاشيات من واشنطن اثر معلومات كشفتها

الأسبوعية الألمانية دير شبيغل تفيد بان أجهزة الاستخبارات الأميركية تجسست على البريد الالكتروني للرئيس السابق فيليب

كالديرون. وافادت دير شبيغل استنادا الى وثائق

سريةها المستشتر السابق في وكالة الامن القومي الأميركية اودارد سنودن ان الوكالة

قامت بمراقبة اتصالات الحكومة المكسيكية على مدى سنوات.

اتهام المغرب بالانتهاكات عشية زيارة مبعوث الصحراء للمنطقة

إلى الصحراء الغربية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، داعيا مجلس الأمن إلى "التحلي بالحكمة"، ومشيرا إلى إمكانية حدوث "أثار كارثية على استقرار المنطقة".

ومن المتوقع أن يزور كريستوفر روس الصحراء الغربية مرة ثانية قبل حلول شهر أبريل القادم، موعد انتهاء تجديد مهام بعثة المينورسو في المنطقة، التزاما بتوصية أممية حول الملف تقضي بتقديم تقريرين على الأقل كل سنة، حول الوضعية في المنطقة ومعوقات عمل البعثة.

وجدد مجلس الأمن في ابريل 2013م ولاية هذه البعثة لمدة سنة واحدة، مطالبا المغرب في الوقت نفسه بـ"تحسين وضعية حقوق الإنسان" في المنطقة.

ومن المقرر أن يجري مجلس الأمن الدولي مشاورات حول الصحراء الغربية في 30 أكتوبر الجاري، على أساس إحاطة (تقرير) سيقدمه روس للأمن العام بعد نهاية زيارته.

وضم المغرب الصحراء الغربية في 1975م بعد رحيل المستعمر الإسباني. وحملت جبهة البوليساريو السلاح من أجل الحصول على الاستقلال وحتى فرضت الامم المتحدة وفقا لاطلاق النار عام 1991م، وتقتصر الرباط حكما ذاتيا واسعا للصحراء الغربية لحل النزاع، وهو ما ترفضه جبهة البوليساريو التي تدعمها الجزائر، حيث تطالب بإجراء استفتاء تقرير المصير.



وأضاف مبارك: "طالبنا خلال لقائنا بروس بالتعجيل بخلق آلية أممية لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء ومخيمات تندوف على حد سواء". وكانت الولايات المتحدة قد طرحت قبل سنة أشهر مشروع قرار لدى الأمم المتحدة من أجل توسيع صلاحية بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، لتشمل مهامها مراقبة حقوق الإنسان في المنطقة. وأكد المغرب "رفضه القاطع" توسيع صلاحيات البعثة الأممية

روس بالمدينة لتفقد عمل المكتب الثاني لبعثة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، في المظقة. وقال مبارك دعلان ممثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في السمارة: "حسب المعطيات التي جمعنا لحد الآن، أصيب 20 مواطنا بينهم قاصر إصابته بليغة، وقد تم استعمال الحجارة في المواجهات بعد التدخل العنيف لقوات الأمن قبل تجمهر الناس، لكن لم يتم اقتحام المنازل كما حصل في العيون".

ونفى بيان لولاية العيون أن تكون القوات العمومية قد داهمت المنازل "خلفا لما روجه بعض الأشخاص ذوي النوايا السيئة من إشاعات مفرضة" مؤكدة أن "تدخل القوات العمومية خارج القانون ستتم معاقبته" و"تهمة" عناصر بالقيام بأعمال شغب للتشويش على زيارة كريستوفر روس". وقال محمد الشرفاوي ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المنطقة لوكالة الصحافة الفرنسية: "نراقب الوضع عن كثب ومهتما كـمجلس هو استقصاء الشهادات من جميع الأطراف سلطات ومظاهرين، وتقديم تقرير للسلطات المعنية".

أميركا وأفغانستان في سباق مع الزمن لحسم خلافاتهما



الموافقة على تواجد عسكري أميركي بالبلاد بعد 2014 خاصة مع تفجر الوضع الأمني في الأشهر الأخيرة وتعطل محادثات السلام التي ترغب كابول في إجرائها مع حركة طالبان. وتستعد أفغانستان لاستحقاق انتخابي في الربيع القادم وسط تخوفات من اندلاع أعمال عنف وتفجيرات قد تؤثر على سير العملية الانتخابية وخاصة في المحافظات التي تشهد انتشارا لمقاتلي حركة طالبان. كما تم اغتيال أسالا جمال حاكم إقليم لوجار وهو إقليم يقع جنوبي العاصمة كابول. وتواجه واشنطن حملة من الانتقادات الواسعة بسبب فشلها في ضبط الأمن بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على تواجدها على الأراضي الأفغانية وخوضها العديد من المواجهات مع حركة طالبان. وينتشر حوالي 100 ألف جندي أجنبي غالبيتهم أميركيون تحت راية حلف شمال الأطلسي في أفغانستان.



بالاحتفاظ بوجود عسكري أميركي على الأراضي الأفغانية. ويعتبر توقيع هذا الاتفاق أمرا ملحا بالنسبة ل واشنطن خصوصا مع اقتراب موعد انسحاب معظم جنود الحلف الأطلسي المقدر عددهم بـ87 ألف عنصر من أفغانستان بحلول نهاية 2014م. وتعهدت الولايات المتحدة الأميركية بسحب جميع قواتها بحلول نهاية العام 2014م. إذا لم يتم إضفاء الانتقائية وأطلقت على هذا التوجه اسم الخيار الصفر. وقام الأميركيون بالعديد من الخطوات الملموسة تحسبا للانسحاب، إذ وقعت واشنطن وبوخارست الجمعة اتفاقا يتيح للجيش الأميركي استخدام قاعدة ميخائيل كوغانيتشانو الجوية في شرق رومانيا لإدارة عملية انسحاب الجنود والعتاد من أفغانستان. ويشكك مراقبون في قدرة القوات الأفغانية على تسلم الملف الأمني في حالة عدم

كابول/ أف ب

نجح الرئيس الأفغاني حميد قرزاي في الهروب من مسؤولية الإمضاء على وجود عسكري أميركي على الأراضي الأفغانية بعد انتهاء مهامها العام المقبل وأحال مسودة الاتفاقية الأمنية لمجلس وجهاء بلاده للنظر فيها.

سيطرح الدور المستقبلي للقوات الأميركية في أفغانستان بعد عام 2014م على نحو ثلاثة آلاف من زعماء القبائل والشخصيات البارزة الأخرى الشهر القادم وفقا لما أعلنه منظّمون للمؤتمر.

وتوصلت الولايات المتحدة وأفغانستان في وقت سابق إلى اتفاق جزئي حول بقاء وجود عسكري أميركي في أفغانستان بعد العام 2014م، إثر مفاوضات مكثفة بين وزير الخارجية الأميركي جون كيري والرئيس الأفغاني حميد قرزاي ولكن اتفاقا

نهائيا يمنح الحصانة القضائية للجنود الأميركيين تم تأجيله وإحلاله على اللويا جبرغا وهو المجلس الأعلى لأعيان العشائر والقبائل وممثلي المجتمع المدني الأفغاني. وقال صادق مدير وهو أحد منظمي المؤتمر في لقاء صحفي: «الاتفاقية الأمنية الثنائية مهمة للغاية وبها تفاصيل كثيرة وفصول عديدة تقع في أكثر من 32 صفحة».

وأضاف: «حان الآن وقت عرض الاتفاقية على الشعب الأفغاني بكل تفاصيلها والتشاور بشأنها». وتقول الولايات المتحدة إنه لا يمكنها أن توافق على اتفاق لا يمنحها الحق في أن تحاكم مواطنيها الذين ينتهكون القانون في أفغانستان على أراضيها. وتسعى الولايات المتحدة إلى توقيع على الاتفاق الأمني الثنائي بأسرع وقت ممكن قبل نهاية أكتوبر القادم، الموعد النهائي الذي حدده الرئيس الأميركي باراك أوباما ونظيره الأفغاني حميد قرزاي.

كابول/ أف ب

وتحدد بصفة مبدئية موعد انعقاد مؤتمر المجلس الأعلى للقبائل في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر القادم، وسيشارك حوالي 3000 زعيم وممثل للقبائل والمجتمع المدني في المؤتمر.

وذكر مسؤولون أفغان أنهم يريدون أن يبدأ سريان مفعول الاتفاقية الأمنية الثنائية بحلول نهاية أكتوبر من السنة المقبلة حتى يتسنى للقوات الأميركية إعداد الخطط الأمنية لسنة 2015م.

وفي حالة موافقة المجلس الأعلى للقبائل على مسودة الاتفاقية فسيتم عرضها على البرلمان الأفغاني للإمضاء عليها مما يهد الطريق لتحديد عدد القوات الأميركية التي ستواصل مهامها في أفغانستان.

ويقول متابعون للشأن الأفغاني إن مجلس الأعيان كثيرا ما يوافق على اقتراحات الرئيس حميد قرزاي، وسبق وأن وافق المجلس سابقا على قانون يسمح